اتفاقية تعاون وشراكة استراتيجية فيما بين

هيئة رأس الخيمة للتنمية السياحية

و

مركز رأس الخيمة للإحصاء والدراسات

الطرف الأول

الطرف الثاني

المحتويات

1. التمهيد
2. المادة (الأولى) : الغرض من مذكرة التعاون والشراكة الإستراتيجية.
3. المادة (الثانية): مجالات التعاون.
4. المادة (الثالثة): التنسيق بين الأطراف.
5. المادة (الرابعة): أحكام عامة.

تـم إبـرام اتفاقيـة التعـاون والشـراكة الاسـتراتيجية هـذه بهـذا اليـوم الأحـد الموافـق 2017/07/23، ويشار إليها فيما بعد بـ **"مذكرة التفاهم"** بين كل من:

1- **هيئة رأس الخيمة للتنمية السياحية**، هيئة حكومية تتبع لحكومة رأس الخيمة، وقد أسست بموجب المرسوم الاميري رقم (5) لسنة 2011، وعنوانها : شارع #11، مكتب هيئة رأس الخيمة لتنمية السياحة، جزيرة المرجان، ص.ب. (29798) رأس الخيمة – دولة الإمارات العربية المتحدة، ويمثلها بالتوقيع السيد/ هيثم مطر بصفته المدير التنفيذي للهيئة؛
(ويشار إليها فيما بعد بـ"الطرف الأول")؛

و

2- **مركز رأس الخيمة للإحصاء والدراسات**، مركز حكومي يتبع لحكومة رأس الخيمة، أسس بموجب قانون رقم (2) لعام 2016، وعنوانه: المعمورة ص.ب. (1733) إمارة رأس الخيمة – دولة الإمارات العربية المتحدة. ويمثله بالتوقيع الدكتور / إبراهيم عاكوم بصفته المدير التنفيذي للمركز.
(ويشار إليه فيما بعد بـ"الطرف الثاني")

يمكن الإشارة إلى هيئة رأس الخيمة للتنمية السياحية و مركز رأس الخيمة للإحصاء والدراسات مجتمعين بـــــــ "الطرفين" أي طرفي مذكرة التفاهم هذه.

التمهيـد

1. حيث أن مذكرة التفاهم هذه تعبير عن نية الطرفين للدخول في علاقة تعاون وتنسيق في مجالات العمل الإحصائي والدراسات التي يعنى بها كل من الطرفين

2. حيث أن الطرف الأول هو هيئة حكومية تتبع لحكومة رأس الخيمة، وقد أسـست بموجب المرسـوم الاميري رقم (5) لسنة 2011 و يتمثل الغرض الرئيسي من تأسيس الطرف الأول في تطوير وتعزيز البنية التحتية للسياحة في الإمارة وقدراتها على المستوى المحلي والخارجي، وإرساء صورة إمارة رأس الخيمة كوجهة تقدم مجموعة شاملة من الخدمات السياحية لزوارها ،إبتداءً من الرفاهية وحتى السفر المريح؛
3. وتحقيق لهذه الأهداف، يتمتع الطرف الأول بتفويض من الحكومة بترخيص وتنظيم ومراقبة صـناعة السـياحة والضـيافة في الإمارة، وتطوير البنية التحتية السـياحية ومناطق الجذب السـياحي، وخلق وتشجيع الإستثمار المباشر والفرص الإستثمارية في قطاع السياحة في إمارة رأس الخيمة؛
4. وحيث يقوم الطرف الأول بإجراء بعض الدراسـات وتحليل المشـروعات السـياحية المسـتقبلية والإتجاهات الحالية والمسـتقبلية للسـياح المحليين والدوليين للوقوف على نقاط الضـعف والقوة في القطاع السياحي في الإمارة، بالاضافة لبحث سبل زيادة اعداد الزائرين وتلبية متطلباتهم السياحية؛
5. حيث أن مركز رأس الخيمة للإحصـاء و الدراسـات يقوم بإدارة العمل الإحصـائي، وتوفير البيانات التفصيلية في الإمارة، ويعمل على ضمان جودة البيانات أو مخرجات العملية الإحصائية على مستوى الإمارة؛

6. وحيث إجتمعت إرادة ورغبة الأطراف بالتعاون فيما بينهم لتحقيق مشاريع مستقبلية مختلفة وذلك ضمن القواعد التي يتم وضعها والإتفاق عليها من قبل الأطراف لهذا الشأن.

وبناء على ما تقدم فقد تفاهم الاطراف على ما يلي:

المادة (الاولى)
المقدمـــة

يعتبر التمهيد أعلاه من هذه المذكرة جزءا لا يتجزأ من هذه المذكرة ويقرأ معها كوحدة واحدة.

المادة (الثانية)
الغرض من مذكرة التفاهم والشراكة الإستراتيجية

1. تعزيز أواصر التعاون المؤسسي بين الطرفان في مجال العمل الإحصائي بصورة منهجية تحقق التكامل في الجهود الإحصائية على مستوى الامارة.

2. وضع إطار عمل منهجي ومنظم لتبادل وإعادة إصدار البيانات بما فيها الجداول الزمنية وإجراءات التزويد بالبيانات بين أطراف الاتفاقية.

3. تعزيز الالتزام بالمنهجيات والمعايير المعتمدة والارتقاء بجودة البيانات على مستوى الدولة.

4. رفع قدرة الإمارة الإحصائية في مجالات جمع البيانات السياحية وإدارتها، وتحليلها، وعرضها، وإنشاء قاعدة بيانات احصائية TSA على المستوى الوطني بهدف رفع القدرة السياحية التنافسية لإمارة رأس الخيمة.

5. تطوير القدرات والكفاءات الإحصائية العاملة لدى الطرفان.

المادة (الثانية)
مجالات التعاون

واتفق الطرفان على تحديد مجالات التعاون وفق هذه المذكرة بما يلي:

1. يتعاون الطرفان في إجراء المسوحات الإحصائية السياحية المشتركة ضمن خطة زمنية موحدة وتصميم الاستمارات الإحصائية السياحية الموحدة واستخدام التقنيات والحلول الابتكارية في جمع المعلومات وتبادلها.
2. يشارك الطرفان في إجراء الدراسات والبحوث ذات الصلة بالقطاع السياحي والتي تخدم توجه ومبادرات الإستراتيجية السياحية للإمارة.
3. يتعاون الطرفان في اعداد وتطوير ملف يختص في البيانات الإحصائية السياحية التي تدعم تقارير التنافسية العالمية مثل تقارير المنظمة العالمية للسياحة والتي بدورها تساهم في دعم العمل الإحصائي السياحي للدولة.
4. يتعاون الطرفان على وضع خطة عمل لحساب مساهمة القطاع السياحي في الناتج القومي المحلي للإمارة بالتعاون مع الجهات الإحصائية والشركاء ذوي الصلة.
5. يتعاون الطرفان في الأنشطة والاجتماعات والزيارات التبادلية والفعاليات ذات الصلة التي ينظمها ويتفق عليها الطرفان داخل الدولة وخارجها.
6. تفاهم الطرفان واتفقا على أن يتحمل كل طرف النفقات والتكاليف الناشئة عن أي أنشطة مضطلع بها في إطار هذه المذكرة ، ما لم يتم الإتفاق خطياً على عكس ذلك.
7. يلتزم الطرفان بأن يتصرفا بحسن نية في السعي لتحقيق الالتزامات بالواجبات والحقوق بموجب هذه المذكرة في جميع الأوقات.
8. اتفق الطرفان على العمل على تنفيذ أحكام هذه المذكرة بكامل أحكامها وبنودها وإحترام القوانين والأنظمة والقرارات أو التعليمات التي تصدرها الحكومة والجهات الرسمية وبذل أقصى الجهود من أجل إنجاح أهداف وغايات هذه المذكرة.

المادة (الثالثة)
التنسيق بين الأطراف

بهدف تنسيق ومتابعة تنفيذ كافة الأنشطة المتعلقة بهذه المذكرة فقد اتفق الطرفان على أن تكون التالية أسماؤهم وعناوينهم منسقي الاتصال بين الطرفان:

هيئة رأس الخيمة للتنمية السياحية		مركز رأس الخيمة للإحصاء والدراسات	
منسق عام	**مراد محمد**	**منسق عام**	**فاطمة الطنيجي**
الوظيفة	مدير الأبحاث	الوظيفة	رئيس قسم الإحصاء
صندوق بريد	29798	صندوق بريد	1733
هاتف:	07-2338998	هاتف:	072025050
البريد إلكتروني	murad@raktda.com	البريد إلكتروني	fatemah.altenaiji@css.rak.ae

المادة (الرابعة)
أحكام عامة

1. يبدأ العمل بهذه المذكرة من تاريخ التوقيع عليها ويستمر العمل بها لمدة سنتين وتجدد تلقائياً لمدد مماثلة ما لم يقم أحد الطرفين بإعلام الطرف الآخر بعدم رغبته باستمرار العمل بها، وذلك قبل ثلاثين (30) يوماً من تاريخ انتهائها.
2. يقوم الطرفان بتنفيذ هذه المذكرة من خلال المنسقين المبينين أعلاه من كلا الطرفين ويضع المنسقون آليات تنفيذ هذه الاتفاقية.
3. لغايات تنفيذ هذه المذكرة يقوم الطرفان بما يلي:
   - تشكيل لجنة مشتركة لمتابعة آلية وإجراءات تطبيق بنود هذه المذكرة خلال شهر من تاريخ توقيعها.
   - عقد اجتماعات دورية بين ممثلي الطرفين بهدف متابعة تنفيذ البرامج والأنشطة التي يتم الاتفاق عليها.
   - قيام الطرفين بتقييم دوري لإجراءات تنفيذ المذكرة ورفع تقارير دورية حول أنشطة وتوصيات اللجنة لإدارة الطرفين .
4. تكون المراسلات الرسمية بين الطرفين بواسطة البريد المسجل أو البريد الالكتروني أو الفاكس. يتم تبادل المراسلات والإخطارات بموجب هذه المذكرة عبر العناوين المصرح بها وأن يتم الترسل بواسطة البريد المسجل أو البريد الالكتروني أو الفاكس.
5. وافق كل طرف على أن جميع البيانات والمعلومات الفنية والمعلومات المالية أو غيرها من المعلومات التي سيتم تبادلها من أجل العمل بأحكام هذه المذكرة، تبقى ملكا للطرف

الطرف الأول

الطرف الثاني

الذي قدمها ويشار إليها فيما بعد بـ("المعلومات السرية") ، سواء تم التأشير عليها بطرق مباشرة أو غير مباشرة ، ويتم الاحتفاظ بها بطريقة سرية ، ويجب ألا يتم نشرها أو الكشف عنها بأي شكل من الأشكال لأي شخص سواء كان شخصاً طبيعياً أم شخصاً إعتبارياً خلال مدة هذه المذكرة ولمدة خمس(5) سنوات من تاريخ انقضائها، وعلاوة على ذلك ، لا يجوز إستخدام أي وثائق أو رسومات أو غيرها من المعلومات المتعلقة بهذه المذكرة التي يتلقاها طرف من الطرف الآخر إلا لأغراض تنفيذ أحكام هذه المذكرة.
في حال تم الطلب من أي من طرفي هذه الاتفاقية كشف و/أو إفشاء بعض مواد و/أو معلومات السرية من قبل أي جهة حكومية مختصة، فيتوجب على الطرف المطلوب منه إفشاء و/ أو تلك المعلومات و/أو المواد إعلام الطرف الآخر بذلك وإتباع الإجراءات والتعليمات التي تصدر إليه بشأنها.

6. يلتزم الطرف الراغب بالحصول على معلومات و/أو تقارير معينة بتقديم طلباً مفصلاً يوجه للطرف الآخر ويوضح الغاية المرجوة من طلبه مع ذكر التاريخ المقترح لتسلمه التقارير والمعلومات المطلوبة من الطرف الآخرعلى أن يقوم بإعطاء الوقت الكافي لتأمين هذه التقارير والمعلومات موضوع الطلب.
7. يتم تحديد الترتيبات المالية لتنفيذ المشاريع المشتركة طبقاً لاتفاق الطرفان المسبق وبموجب إتفاق مكتوب .
8. مذكرة التفاهم هذه ليست وثيقة قانونية ملزمة بين الطرفين ، ولكنها عبارة عن سرد التفاهم والتعبير عن نية الطرفان في إمكانية الدخول في علاقة قانونية محتملة من خلال توقيع العقدو و/أو الدخول في مشاريع مشتركة محتملة في المستقبل.
9. تحكم وتفسر أحكام هذه الإتفاقية وفقاً للقوانين الإتحادية والأنظمة السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة ووفقاً للقوانين والأنظمة السارية في إمارة رأس الخيمة.
10. يتم تسوية المنازعات الناشئة عن اوالتي تندرج في نطاق أو لها اتصال أو المرتبطة بهذه المذكرة ، أو المستمدة منها ، بالطرق الودية بين الطرفين.
11. لا يجوز إجراء أي تعديلات أو تغييرات على أحكام هذه المذكرة ما لم يتم إجراء التعديل أو التغيير خطياً ووتم توقيعه من قبل الممثل المعتمد لكل طرف من الأطراف.

الطرف الأول

الطرف الثاني

تحرير وتوقيع المذكرة

إشهاداً على ما ذكر، تم تحرير هذه المذكرة من نسختين أصليتين باللغة العربية، تم توقيعهما وأحتفظ كل طرف بنسخة أصلية للعمل بمقتضاها.

الطرف الأول

هيئة رأس الخيمة لتنمية السياحة

السيد/ هيثم محمد مطر

المدير التنفيذي

الطرف الثاني

مركز رأس الخيمة للإحصائات والدراسات

سعادة/ الدكتور إبراهيم عاكوم

المدير التنفيذي